الصباح الاقتصادية
12
العدد 2422 - السنة الثامنة
الأربعاء 14 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 23 مارس 2016
Wednesday 23 March 2016 - No.2422 - 8th Year

أكد أنه سيتم تمويله من الاحتياطي العام

الصالح : 12.2 مليار دينار .. العجز المتوقع خلال السنة المالية الجديدة

- 22 مليار دينار العجز المرتقب خلال السنوات الثلاث المقبلة
- الإنفاق العام ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة وبلغ 21.4 ملياراً بعد أن كان لا يتجاوز 4 مليارات

أنس الصالح

- الحكومة تسعى في الوقت الحالي إلى الإصلاح المالي والاقتصادي وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط
- علينا التعايش مع المستويات المنخفضة لأسعار النفط لفترة غير قصيرة

- هدفنا تحقيق العدالة والمساواة ولا أحد يريد الإضرار بموظفي القطاع النفطي
- الحمود : الاستثمار في العنصر البشري يمثل رأس المال الحقيقي وتركيزنا ينصب على البرامج الإعلامية الهادفة

توقع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح ، بلوغ عجز الميزانية العامة للدولة نحو 22 مليار دينار خلال السنوات الثلاث المقبلة ، في ظل تراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة للدولة .

وقال الصالح في كلمة أمام المؤتمر الوطني لتحديد الأولويات «القدوة .. يبادر بخطوة» الذي انطلق أمس الثلاثاء ، إن الحكومة تعمل وفق رؤية اقتصادية طويلة المدى لتنويع مصادر الدخل ،وزيادة قدرة اقتصاد البلاد على استيعاب الصدمات الخارجية.

أضاف أن الإنفاق العام ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة ، خلال فترة ارتفاع أسعار النفط ، إذ بلغ حجم الانفاق العام نحو 21.4 مليار دينار ، وفقا للحساب الختامي للسنة المالية 2014-2015 ، بعد أن كان لا يتجاوز 4 مليارات دينار في بداية الألفية.

وأوضح أن الإنفاق على الرواتب يستحوذ على نصف الإنفاق العام والإنفاق على الدعم يمثل خمس الإنفاق العام مشيرا إلى انخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي اللازم لبناء بنى تحتية عصرية توسع من نطاق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وترفع من درجته التنافسية.

وذكر أن الحكومة تسعى في الوقت الحالي إلى الإصلاح المالي والاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر دخله ، بعيدا عن النفط على نحو يضمن استقرار مستويات الدخل والإنفاق ، ويحقق الاستقرار الاقتصادي ويعزز مستويات الرفاه على الأجلين القصير والطويل.

وبين أن معظم التوقعات تفيد بأن أسعار النفط سوف تظل عند مستويات منخفضة لعدة سنوات وغير مرجح عودتها لمستوياتها المرتفعة ، مضيفا «علينا التعايش مع المستويات المنخفضة لأسعار النفط لفترة غير قصيرة».

وتوقع الوزير الصالح أن يبلغ العجز في ميزانية السنة المالية 2016-2017 نحو 12ر2 مليار دينار ، وأن يتم تمويله من الاحتياطي العام للدولة ، مبينا «أن استمرار العجز يعرضنا إلى مخاطر عدة أبرزها تزايد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وتراجع التصنيف الائتماني للدولة».

وأشار إلى أن الحكومة أقرت وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي أخيرا ، في إطار سعيها لضمان سلامة المالية العامة للدولة التي تضمنت ستة محاور هي الإصلاح المالي ، وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني ، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ومشاركة المواطنين في المشروعات ، وإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية ، والإصلاح التشريعي والمؤسسي.

وأضاف أن وثيقة الاصلاح الاقتصادي والمالي تضمنت 41 برنامجا ، منها 23 برنامجا في الأجل القصير و13 برنامجا في الأجل المتوسط و5 برامج في الأجلين القصير والمتوسط ، موضحا أن هناك مشاريع تنموية كبرى لتنويع مصادر الدخل تعمل الحكومة على تنفيذها ، بالتنسيق مع الجهات المعنية منها مشروع مدينة الحرير وتطوير الجزر الكويتية.

من جهة أخرى الوزير أكد الوزير أنس الصالح في تصريح للصحافيين ، على هامش أعمال المؤتمر ، أن البديل الاستراتيجي لايهدف إلى إلحاق الضرر بموظفي القطاع النفطي ، مشددا على أهمية هذا القطاع باعتباره أحد القطاعات الحيوية والمهمة في البلاد ، كما دعا نقابات وموظفي القطاع النفطي إلى طرح أفكارهم واقتراحاتهم التي يرونها الأنسب ، ويمكن أن تحل نيابة عن البديل الاستراتيجي قائلا «إنها ستكون محل دراسة واهتمام الحكومة».

وقال إن البديل الاستراتيجي لسلم الرواتب سيراعي جميع أنظمة العمل الحكومية والخاصة ، ويراعي الكوادر الخاصة والعامة وطبيعة العمل والترقيات والحوافز، وذلك من أجل تحقيق العدالة والمساواة.

وأوضح أن البديل الاستراتيجي سيعالج أيضا الاختلالات الموجودة في المزايا المالية برواتب موظفي الدولة بطريقة عادلة ، وسيعمل على توحيد الكوادر والعلاوات ، مشيرا إلى أنه سيشمل جميع الموظفين في الدولة بمن فيهم المنتسبون للمؤسسات والهيئات الحكومية المستقلة.

وعن أسعار النفط أكد الوزير الصالح أن الدراسات تشير إلى أن الفائض في العرض أعلى من الطلب «بالتالي من غير المتوقع في الوقت الراهن أن يكون هناك ارتفاع كبير في أسعار النفط. وأضاف «قد نرى بعض التحسن في الأسعار ، لكن دون مستويات 100 دولار التي شهدتها السنوات الخمس السابقة. من جانبه قال وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود «إن وزارة الإعلام وبروح المسؤولية الوطنية ، ورغم أهمية وحساسية مهامنا ، وادراكنا بضرورة الارتقاء بدورنا في التوعية والتنوير ومخاطبة الرأي العام ، اتخذت عددا من القرارات التنفيذية والملزمة لكل القيادات».

أضاف الشيخ سلمان الحمود في كلمته أن من أهم القرارات التي اتخذتها الوزارة ، هي تطوير البنية الأساسية من تجهيزات وتقنيات تساهم في أداء المهام بالجودة المطلوبة ، التي تتناسب مع التطور التكنولوجي ومكانة الإعلام الكويتي.

ولفت إلى أهمية الاستثمار في العنصر البشري الذي يمثل رأس المال الحقيقي ، فضلا عن ضرورة التركيز على البرامج الإعلامية الهادفة التي ترتكز على البحوث والدراسات الإعلامية ، التي تؤكد احتياج المواطن لها وارتفاع نسبة مشاهدتها والاستماع إليها.

البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الثلاثة

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تداولاته امس الثلاثاء على انخفاض مؤشراته الثلاثة بواقع 3ر74 نقطة للسعري ليصل إلى 8ر5251 نقطة و1ر07 نقطة ل(الوزني) و5ر21 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عند الإغلاق نحو 13ر59 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 102ر49 مليون سهم تمت عبر 2820 صفقة (الدولار الأمريكي يساوي 0ر301 دينار). وكانت أسهم شركات (بيتك) و(ميادين) و(صفاة طاقة) و(اجوان) و(زين) الأكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (مينا) و(امتيازات) و(التعمير) و(العقارية) و(سنام) الأكثر ارتفاعا.

في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

العوضي : بنك الكويت المركزي ينظم ورشة عمل للبنوك وشركات الصرافة

وليد العوضي

في إطار حرص بنك الكويت المركزي على تنمية قدرات العاملين في القطاعات الخاضعة لرقابته وتحقيق الإدراك الكامل للمتطلبات الرقابية لديهم ، سينظم بنك الكويت المركزي في هذا الإطار ولمدة العام الثاني على التوالي ورشة عمل موجهة إلى مسؤولي وموظفي جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة العاملة في دولة الكويت خلال الفترة من 23 - 2016/3/30 تحت عنوان « مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب » .

وقد صرح المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي وليد العوضي إن هذا البرنامج جاء في نطاق ورش العمل الدورية التي يقدمها البنك المركزي ضمن الجهود التي تبذل في سبيل تكريس الدور الرقابي الذي يقوم به ، وسعيا لتحقيق الالتزام المطلوب من قبل البنوك وشركات الصرافة حيال متطلبات التعليمات التي يصدرها ولتحقيق الإدراك الكامل للمتطلبات الرقابية من قبل هذه الوحدات عند مزاولتهم أعمالهم .

مشيرا في ذلك ، إلى أنه يتم تقديم ورشتي عمل بصفة دورية خلال العام لتعميم وتوسيع دائرة الإستفادة لكافة المعنيين بتطبيق القوانين والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وما يترتب عليهم من التزامات في إطار ممارسة أنشطتهم ، تقدم الأولى خلال شهر مارس والثانية خلال شهر سبتمبر من كل عام ، وأنه قد سبق لبنك الكويت المركزي تنظيم ورشتي عمل خلال شهري مارس وسبتمبر من عام 2015 لشركات الصرافة ، تناولت إحداها متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إتساقا مع أحكام مواد القانون رقم (106) لسنة 2013 الصادر في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية ذات العلاقة والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في ذات الخصوص ، بينما تناولت الورشة الثانية شرح للمتطلبات الرقابية الأخرى الصادرة بهدف توسيع دائرة الإستفادة لدى كافة موظفي شركات الصرافة المعنيين .

حيث حققت هذه الورش النجاحات والنتائج المرجوة التي إنعكست إيجابيا على كل من شارك بحضورها .

وأشار المدير التنفيذي لقطاع الرقابة إلى أن ورشة العمل التي ستقدم خلال شهر مارس 2016 ، ستتناول إيضاح لمفهوم عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات المكافحة المطلوبة في هذا الخصوص ، وإنساقاً مع التوصيات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) ووفق متطلبات القانون والقرارات الوزارية المعمول بها بدولة الكويت والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي ، حيث سيتم تناول متطلبات التعليمات الصادرة بتاريخ 2013/7/23 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك متطلبات القرار الوزاري رقم (5) لسنة 2014 الصادر بشأن اللائحة التنفيذية الصادرة في مجال تطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب ، والضوابط الإرشادية التي أصدرتها لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بوزارة الخارجية في هذا الصدد .

واختتم وليد العوضي تصريحه الصحفي مؤكدا على أهمية مواصلة بنك الكويت المركزي تنظيم مثل هذه الورش وعقدها بصفة دورية لزيادة الوعي ولتعزيز قدرات كافة العاملين بالقطاع المصرفي والمالي وسيظل مواصلا لجهوده الرامية لتعزيز الأساليب الرقابية التي تتسق مع المعايير الدولية وصولا لمنظمة رقابية أكثر شمولية وتكامل .

صندوق التنمية الكويتي يقرض ليبيريا 5 ملايين دينار

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية قرض بقيمة خمسة ملايين دينار كويتي (نحو 17 مليون دولار أمريكي) للمساهمة في تمويل مشروع طريق في جمهورية ليبيريا.

وقال الصندوق في بيان صحافي إن المشروع يهدف إلى دعم مختلف جوانب التنمية في المنطقة الشمالية من ليبيريا من خلال تحسين الظروف المعيشية وظروف العمل للسكان القاطنين في تلك المنطقة وتشجيع تدفق الاستثمارات في القطاعات الانتاجية والخدمية في المناطق الواقعة على جانبي مشروع الطريق. وأضاف أن المشروع سوف يسهل نقل المنتجات الزراعية والمواطنين من خلال تحسين طريق سالك على مدار العام تتوفر فيه متطلبات السلامة مشيرا إلى أن المشروع يهدف أيضا إلى تلبية الطلب المتوقع على خدمات النقل البري في البلاد وتسهيل التجارة البينية مع دول الجوار.

ووقع الاتفاقية نيابة عن حكومة جمهورية ليبيريا وزير المالية آمارا كوني في حين وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية نائب المدير العام غانم سليمان الغنيمان وبحضور المدير الإقليمي لدول غرب إفريقيا في الصندوق ثامر الفيلكاوي. ويعتبر هذا ثالث القروض المقدمة من الصندوق لجمهورية ليبيريا حيث سبق أن قدم الصندوق قرضين لتمويل مشاريع في قطاعي الطرق والطاقة بلغت قيمتهما الإجمالية حوالي 6ر078 مليون دينار كويتي.

كما قدم الصندوق لجمهورية ليبيريا معونة فنية واحدة بلغت قيمتها الإجمالية 500 الف دينار لتمويل إعداد دراسة جدوى هذا المشروع سحبت بالكامل وسوف يتم دمجها في هذا القرض وكذلك قام بإدارة منحة من حكومة دولة الكويت إلى ليبيريا بقيمة 850 الف دينار.